العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003

أ.م.د. منعم دحام العطية*

المقدمة :

يمثل الاستقرار السياسي والاقتصادي احد ابرز العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي في جميع النظم الاقتصادية على اختلاف فلسفتها ، ويمكن ملاحظة ذلك في الدول المتقدمة التي قطعت أشواطاً كبيرة على طريق تحقيق استقرارها الاقتصادي وتحقيق الرفاه لشعوبها .

وعلى مستوى العراق فقد ورث النظام الجديد نظاماً متخلفاً انعكس في تخلف أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية بسبب الحروب والحصارات والسياسات غير المستقرة التي استنزفت من موارده المادية والبشرية الشيء الكثير ، اتضح تأثيرها بشكل واضح على فئات المجتمع العراقي الذي كان يعاني من الفقر والحرمان والبطالة والتضخم التي اصبحت عائق اساسي تواجه الاقتصاد العراقي .

وبعد الاحتلال الامريكي للعراق في 2003/4/9 تدنت مؤشرات التنمية الى ادنى مستوياتها عما كانت عليه ابان النظام السابق وذلك بسبب توقف المشاريع الاقتصادية بشكل تام وتسريح اعداد كبيرة من العاملين في اجهزة الدولة من عسكريين ومدنيين ، فضلاً عن هجرة الكوادر المتخصصة والكفاءات العلمية الى خارج البلد بسبب تردي الاوضاع الامنية .

مما يستلزم من الجهات المسؤولة ادراك خطورة هذا الواقع المتدني وضرورة ايلاء الموضوع اهتماماً بالغاً للحد من تفاقم هذه العقبات .

ويحاول الباحث في هذه الورقة المتواضعة تسليط الضوء على اهم العقبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي فترة ما بعد 2003 مع امكانية ايجاد الحلول اللازمة لها .

مشكلة البحث

بالرغم من امتلاك العراق على موارد طبيعية وبشرية ومالية كبيرة ً الا ان ما يؤشر على اقتصاده بأنه اقتصاد متخلف والسبب يعود الى السياسات الاقتصادية غير المستقرة التي يعانيها في الوقت الحاضر تركت اثارها بشكل واضح في البنية التحتية التي نتج عنها عقبات اساسية اصبحت معوقاً أمام الاقتصاد العراقي .

اهداف البحث

يهدف البحث الى :

دراسة وتحليل العقبات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 وايجاد الحلول المناسبة للحد من تفاقم هذه العقبات وتأثيراتها على الاقتصاد العراقي حاضراً ومستقبلاً .

فرضية البحث

يعد التغيير السياسي في العراق في عام 2003 سبباً رئيسياً في تأثر الأوضاع الاقتصادية مما أدى الى ظهور بعض العقبات التي أصبحت عائقاً تواجه الاقتصاد العراقي .

منهجية البحث

استخدم الباحث المنهج الاستقرائي وطريقة التحليل الوصفي التي ساعدت الباحث في استنباط النتائج والتوصيات التي خرج بها البحث .

* كلية الإدارة والاقتصاد - الجامعة المستنصرية

محاور البحث

ينطلق البحث من المحاور التالية :
أولاً / مدخل في واقع الاقتصاد العراقي .
ثانياً / العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 .
ثالثاً / الاستنتاجات والتوصيات .
رابعاً / المصادر المستخدمة في البحث .

اولاً / مدخل في واقع الاقتصاد العراقي :

كما هو معروف فأن النظام السياسي الجديد في العراق ورث نظاماً اقتصادياً متخلفاً كان يعاني من مجموعة من الاختلالات والمشكلات البنيوية تمثلت بأختلال العلاقة بين قطاعات الاقتصاد الوطني وخاصة بين الصناعة والزراعة .
بالاضافة الى مشكلات ناجمة عن سوء الادارة والتخطيط السليم امام ذلك وضعت الادارة المدنية لسلطة الاحتلال بعض الاجراءات الاقتصادية والتشريعات بهدف اصلاح الاقتصاد العراقي [(1)] .

1- اتخاذ مجموعة من القرارات تهدف الى تحويل الادارة المركزية الى الادارة اللامركزية بهدف اصلاح الجهاز المالي والمصرفي ، وحاولت سلطة الاحتلال اعادة عافية الانتاج النفطي الى ما كان قبل عام 2003 ، بالاضافة الى إجراءات أخرى تمثلت بتحسين القدرة الشرائية للفرد العراقي من خلال زيادة الرواتب وتبديل العملية النقدية وغيرها .
2- المهمة الاخرى التي حصل عليها العراق هي موافقة مجلس الامن على تخفيض تعويضات اضرار حرب الخليج الثانية (احتلال العراق للكويت) من 25% الى 5% من صادرات النفط العراقي .
3- تأسيس صندوق التنمية العراقي ضم الاموال المودعة لدي الامم المتحدة والخاصة ببرنامج النفط مقابل الغذاء بالاضافة الى العوائد التي يحصل عليها العراق من جراء تصدير النفط .

ان هذا الاجراء افاد العراق كثيراً من خلال الحفاظ على الاموال العراقية المتآتية من النفط ومنع الدول الدائنة للعراق بالمطالبة بأموالها ، واعتبار ان العراق دولة محتلة لا تمتلك السيادة الكاملة على مواردها.

وبالرغم من هذه الاجراءات والتي هي في شكلها العام وكأنها انجازات مهمة الا انها اضرت بالاقتصادي العراقي كثيراً من خلال :

1- جعل العراق سوقاً حرة امام البضائع الاجنبية وخاصة السلع الرديئة . ان هذه السياسات اخرت كثيراً بالمنتوج الوطني الذي تراجع عن الانتاج في ظل رفع التعرفة الكمركية [(2)] .
2- زيادة الطلب على المنتجات النفطية بسبب تراجع انتاج الكهرباء وتزايد أعداد المولدات التي تعتمد على المشتقات النفطية في توليد الكهرباء ، مما دفع بالعراق لأستيراد المشتقات النفطية من دول الجوار وخاصة من ايران والكويت .
3- وبهدف اصلاح الاقتصاد العراقي فقد تم عقد مؤتمر للدول المانحة في مدريد عاصمة اسبانيا بتاريخ 21/ايلول 2003 برعاية الولايات المتحدة .. يهدف الى مساعدة العراق لأعادة بناء اقتصاده واصلاح ما خربته الحرب واعادة اعمار البنية التحتية ، ولكن هذه المساعدات والقروض الميسرة لم تساعد في اصلاح الاقتصاد العراقي وبقى على حاله قابع بتخلفه لحد الآن .

للمزيد راجع :
- د.كمال البصري و باسم عبد الهادي حسين / سياسات الاصلاح الاقتصادي في العراق 2003 / المعهد العراقي للأصلاح الاقتصادي صيف 2009
- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 / وزارة التخطيط والتعاون الانمائي وبيت الحكمة / بغداد 2009 .
- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية / التقرير الاستراتيجي العراقي 2008

ثانياً /العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 :

بدءاً ونحن نتحدث عن العقبات التي تواجه الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 لايعني بأي حال من الاحوال ان نتنكر للجهود المخلصة التي سعت وتسعى من اجل رفع شأن العراقي وتطوره في كافة المستويات.

رب سائل يسأل .. هل كان الاقتصاد العراقي معافى قبل الاحتلال ؟

والجواب .. كلا ، لم يكن الاقتصاد العراقي معافياً بل كان يعاني من تضخم والبطالة وكثير من الاختلالات ، والسبب يعود كما هو معروف الى الحروب والحصار والسياسات الاقتصادية غير المستقرة .

وكان الاقتصاد العراقي يتصف كونه اقتصاد حرب وليس اقتصاد تنمية .

من هذا نستنتج ان النظام الجديد ورث اوضاعاً اقتصادية متخلفة في جميع الجوانب .

وبعد احتلال العراق عام 2003 كنا نأمل بأختصار الوقت في اعادة اعمار ما خربته الحرب والاستفادة من خبرة الامريكان في اعادة الاعمار بأعتبارهم البلد المحتل وفق قرار لمجلس الامن الدولي .

الا ان الخطى كانت تسير ببطء وبقى الاقتصاد العراقي يعاني من عدة اختلالات شكلت العقبة الرئيسية التي اعاقت اصلاحه وتطوره .

ويمكن ان نشير الى اهم العقبات التي اعاقت تطور الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 بالآتي :

1- ان اولى هذه العقبات هو الاختلال الامني الذي تعرضت له البلاد بسبب الاحتلال ، حيث بلغ اوجه خلال السنوات 2005 و 2006 و 2007 .

ان الاختلال في الجانب الامني ادى الى :

- ادى الى تفويت فرصة اعادة الاعمار بوقت قياسي وسبب في ضياع الوقت اللازم لأعادة الاعمار .
- ادى الى هجرة رؤوس الاموال الوطنية الى خارج الوطن بحثاً عن بيئة آمنة .
- كذلك الاختلال الامني ادى الى هجرة بعض الكوادر العلمية المتخصصة الى خارج الوطن .

2- ضعف التراكم الرأسمالي : او ما يسمى (الفجوة الادخارية) وسببها انخفاض مستوى الدخول في العراق وارتفاع مستوى الاستهلاك وهذه بدورها تؤدي الى ضعف التراكم الرأسمالي .

بعبارة اخرى ان (فجوة الادخارات) هي الناتجة عن كون الاموال المطلوبة للأستثمار اكبر من قدرة الاقتصاد الوطني على توفيرها (1)

ويرجع سبب هذه الفجوة الى ضعف طاقة البلد الإنتاجية بسبب الاختلالات الهيكلية لقطاعات الاقتصاد الوطني وعدم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مساهمة فاعلة .ان عدم الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتأتية من النفط في تفعيل قطاعات الاقتصاد الوطني يعد عقبة رئيسية أمام تطور الاقتصاد في العراق ، لذا يصبح امام واضعي السياسة الاقتصادية والاجهزة التخطيطية الى اعتماد استراتيجية يتم من خلالها تحقيق نمو متوازن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني بالاعتماد على الموارد النفطية.

3- الاختلالات البنيوية لقطاعات الاقتصاد الوطني ..

وهذه ترتبط بالنمو غير المتوازن بين القطاعات الإنتاجية والخدمية من جهة وضعف عملية التشابك بين القطاعات الاقتصادية وخاصة بين الصناعة والزراعة ، مع اعطاء اولوية الى الصناعة في قيادة الاقتصاد الوطني ، كون ان الصناعة يمكن ان تسهم في معالجة المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر وخاصة مشكلة البطالة وايلاء بعض المصانع والمشروعات الاقتصادية اولوية بالتمويل كمصنع السمنت ومصانع البتروكمياويات ومعامل الزجاج والاسمدة ومصانع النسيج والحديد ومصانع السيارات وغيرها من المشروعات الرائدة في البلد .

ان الدعوة الى رفع وتائر تطور الصناعة وتنمية البرامج الصناعية لا يعني اهمال بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى ، فنحن نؤمن بالتطور المتوازن لجميع قطاعات الاقتصاد الوطني ، فتطور الزراعة والخدمات على سبيل البحث لا يقل اهمية من تطور الصناعة .

---

(1) مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي / عدد خاص في مناقشة قانون الاستثمار 2006 .

4- العقبة الأخرى التي تقف أمام تطور الاقتصاد العراقي هي (التخلف التكنولوجي) أي ما يطلق عليها بـــ (الفجوة التكنولوجية) .

إن السبب الرئيسي يرجع إلى تقادم وسائل الإنتاج المستخدمة في العملية الإنتاجية وعدم الشروع بتحديثهاوهذا ما انعكس على تدني مستوى الإنتاج و الإنتاجية .

5- المديونية الخارجية :

تعد الديون الخارجية على العراق من اكبر العقبات التي تعرقل النمو الاقتصادي التي يعاني منها العراق في الوقت الحاضر وتشكل عقبة رئيسية تواجه الاقتصاد العراقي .

تتفاوت تقديرات الهيئات والمؤسسات الدولية والمحلية لحجم المديونية الخارجية للعراق .

فقد قدرتها الأمم المتحدة بحوالي 137 مليار دولار وقدرتها الولايات المتحدة بحوالي 120 مليار دولار ، بينما قدرها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بـ 127 مليار دولار ، وقد حددت من قبل البنك المركزي العراقي بـ 146 مليار دولار(1) .

وتتوزع هذه الديون على الدول الدائنة داخل نادي باريس وخارجه بموجب قرار مجلس الامن الدولي . وقد أثيرت مشكلة الديون على العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام 2003 والدعوة إلى تسويتها بأعتبارها تشكل عائقاً حقيقياً لجهود إعادة الأعمار وإصلاح الاقتصاد العراقي ، وفي ضوء ذلك فقد بادرت دول نادي باريس بإلغاء حوالي 80% من ديونها على العراق عام 2004 من مجموع الديون البالغة 40 مليار دولار وفق ضوابط وإجراءات مشروطة حددت كالآتي :

1- رفع الدعم عن المشتقات النفطية .
2- رفع الدعم عن البطاقة التموينية .
3- التوجه نحو خصخصة شركات القطاع العام .

أما الدول خارج نادي باريس فقد قامت هي الأخرى بإعفاء العراق من ديونه بشكل كامل كالصين وقبرص واستراليا ، ووعدت كل من السعودية والكويت بتخفيض ديونها على العراق والبالغة 16 مليار دولار .

ويبدو إن هناك اتفاقاً قد حصل مؤخراً باستثمار الدين الكويتي في عمليات البناء والأعمار المتوقع تنفيذها في العراق ، وفي اجتماع سنغافورة 2005 تمكن العراق من عقد صفقة مع كبار دائني العراق من القطاع الخاص (بنوك وشركات عالمية) وافق الدائنون على تسوية 20% من ديونهم على العراق بشكل سندات و إلغاء الباقي وهي ديون تزيد عن 20 مليار دولار(2) .

ورغم كل هذه التسويات فأن مشكلة الديون الخارجية على العراق تعد عقبة تقف عائقاً أمام إعادة بناء العراق الجديد وهي تمثل تحدياً حقيقياً للدولة والحكومات المتعاقبة لذا يتطلب مساعي مستمرة وجادة لمناشدة الدول الدائنة لشطب بقية ديونها وإعفاء العراق من التزاماته المالية تجاهها .

6- عقبة الفساد المالي والإداري :

تعد ظاهرة الفساد المالي والإداري من العقبات الرئيسية التي تواجه الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر ويرجع سبب هذه الظاهرة إلى (3):

1- ضعف بنية المؤسسات السياسية والإدارية وغياب نظام المحاسبة والمسائلة .
2- غياب دولة المواطنة وقيام الحكومات على أسس عنصرية أو طائفية أو ولاءات ضيقة بعيدة عن مفهوم الوطنية .
3- ضعف المسؤولية الإدارية أو ضعف الرقابة ونظام المحاسبة .
4- تدني الأجور والرواتب في بعض المؤسسات الحكومية

---

(1) زياد عربية / مديونية الخارجية العراقية – مجلة آراء – مركز الخليج للأبحاث 2008 .
(2) باسل جودت الحسيني / الأساسيات الاقتصادية في العراق – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2004 .
(3) كامل عباس مهدي / سياسات الاحتلال الاقتصادية / مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2004 .

وتعرف منظمة الشفافية العالمية الفساد المالي والإداري بأنه إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق كسب خاص لقد كشفت تقارير المؤسسات والمعاهد التي كلفت بالتحقيق حول الأوضاع المالية للعراق كشفت عن ظهور فئة المغامرين وشركات الحماية التي حاولت عقد صفقات تجارية سريعة دون أن يكون لها أي دور في العملية الاقتصادية للعراق ، وقد تم هذا العمل بمساعدة قوات الاحتلال وتواطئها ، كما ظهر الفساد بشكل واضح في سوء استخدام سلطة الاحتلال للبنى المؤسسية وسرقة المحتويات النقدية للبنوك فضلاً عن تدمير المباني الحكومية بهدف إضعاف الدولة العراقية .

ان المؤشرات أعلاه تشير إلى عمق ظاهرة الفساد في العراق ويشكل عقبة لا تقل خطورتها عن بقية العقبات التي يتعرض لها الاقتصاد العراقي في الوقت الحاضر الامر الذي دفع منظمة الشفافية العالمية لتصنيف العراق ضمن المرتبة ما قبل الاخيرة في سلم الدول العربية المعرضة للفساد المالي .

والجدول التالي يبين موقع العراق بالنسبة لمؤشرات الفساد المالي والاداري قياساً بالدول العربية لعام 2007 وفق مؤشر ادراك الفساد CPI العالمي (1) .

جدول مؤشرات الفساد المالي والاداري في الدول العربية لعام 2007
وفق مؤشر ادراك الفساد CPI العالمي

البد	المرتبة	عدد النقاط *
قطر	1	6
الامارات	2	5.7
البحرين	3	5
عمان	4	4.7
الاردن	5	4.7
الكويت	6	4.3
تونس	7	4.2
المغرب	8	3.5
السعودية	9	3.4
الجزائر	10	3
لبنان	11	3
مصر	12	2.9
موريتانيا	13	2.6
ليبيا	14	2.5
اليمن	15	2.5
سوريا	16	2.4
السودان	17	1.8
العراق	18	1.5
الصومال	19	1.4

(1) كراس النزاهة والشفافية والفساد / دائرة التعليم والعلاقات العامة - 2006
* عدد النقاط يقاس وفق مؤشر ادراك الفساد CPI التي حازتها كل دولة وينحصر ادراك الفساد بين (الصفر والعشرة) اي 10 خالي من الفساد والصفر فاسد جداً .

الاستنتاجات :

ان ما تعرض له العراق بعد عام 2003 من دمار شامل وتخريب للبنى التحتية فأنه يحتاج الى موارد مالية كثيرة لإعادة أعماره وإصلاح اقتصاده ورسم مسارات التنمية فيه .
وتأسيساً على ذلك أصبح لزوماً على واضعي السياسة الاقتصادية وأصحاب القرار الاقتصادي تنويع مصادر الثروة ، وهذا يتطلب رفع نسبة الجانب الاستثماري في خطة الموازنة السنوية للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة والزراعة والاستفادة من عوائد النفط في ردم فجوة الادخار وردم فجوة التكنولوجيا التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .
وبهذا فأننا نؤسس الى الانتقال من قطاع ريعي يعتمد على النفط الى اقتصاد انتاجي يسهم مساهمة فاعلة في رفد الموازنة السنوية ورصد المبالغ اللازمة لإعادة أعمار ما خربته الحرب وإعادة تشغيل المشروعات المتوقفة عن العمل وإقامة مشاريع اقتصادية جديدة في الصناعة والزراعة وفي مجال الخدمات لاستيعاب البطالة المتفشية أولا ورفع معدلات التراكم الرأسمالي ثانياً وتأمين السلع والخدمات للمواطن دون الاعتماد الكلي على استيراد البضائع من السوق العالمية ، ولأجل تفعيل ذلك فأن الباحث يوصي بما يلي :

التوصيات :

اولاً / تحديد معالم فلسفة النظام الاقتصادي في العراق الجديد .
ثانياً / توجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للعراق بما يخدم العلاقات السياسية ، أي ان الاقتصاد اولاً في علاقاتنا الدولية .
ثالثاً / الانفتاح الاقتصادي والاستفادة من تجارب البلدان المتطورة بما يعزز التطور العلمي والتقاني والانتقال بالعراق من الاقتصاد التقليدي الى اقتصاد المعرفة ، وهذا يتطلب تعزيز العلاقة مع التكتلات والمنظمات الدولية كمنظمة التجارة العالمية WTO وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير .
رابعاً / ضرورة اجراء تغيرات هيكلية في بنية الاقتصاد العراقي بهدف رفع الكفاءة الانتاجية للقطاعات السلعية وتعزيز القدرة التصديرية للعراق دون الاعتماد على مورد النفط بشكل مطلق .
خامساً / رفع نسبة الجانب الاستثماري في خطة الموازنة السنوية للقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعة والزراعة والاستفادة من عوائد النفط في تفعيل التنمية الاقتصادية .
سادساً / مبادرة الدولة بضرورة تشجيع القطاع الخاص من خلال التشريعات التي تساعد في تفعيل هذا القطاع ومساهمته الجادة في عملية التنمية والبناء الاقتصادي .
سابعاً / تشجيع المشروعات المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والاستفادة من تبادل الخبرات بين القطاع الخاص وجهد الدولة في الجوانب المادية والإدارية والتنظيمية .
ثامناً / العمل على تأسيس مناطق حرة على غرار تجارب (مدن المعرفة) في العالم واقترح ان تكون احدها في البصرة وأخرى في الموصل وثالثة غرب العراق .

المصادر المستخدمة في البحث :

1- د. كمال البصري وباسم عبد الهادي حسين / سياسات الإصلاح الاقتصادي في العراق 2003- 2008 / المعهد العراقي للإصلاح الاقتصادي 2009 .
2- مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية / التقرير الاستراتيجي العراقي 2008 .
3- د. مدحت القريشي / التنمية الاقتصادية / دار وائل للنشر 2007 .
4- التقرير الوطني لحال التنمية البشرية لعام 2008 / وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي وبيت الحكمة / بغداد2009
5- مجلة العراق للإصلاح الاقتصادي / عدد خاص في مناقشة قانون الاستثمار 2006 .
6- زياد عربية / المديونية الخارجية العراقية – مجلة أراء – مركز الخليج للأبحاث 2008 .
7- باسل جودت الحسيني / الأساسيات الاقتصادية في العراق – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت2004
8- كامل عباس مهدي / سياسات الاحتلال الاقتصادية / مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت 2004 .
9- كراس النزاهة والشفافية والفساد / دائرة التعليم والعلاقات العامة – 2006.
10- زيد عبد الكريم جايد / بعض مظاهر الفساد الإداري والمالي مجلة (ص والقرآن ذي الذكر) العدد الخامس 2009
11- حيدر عبد الأمير نعمة / اقتصاد المعرفة ودوره في التنمية البشرية في العراق في ضوء تجارب مختارة / رسالة ماجستير صادرة عن كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية 2012 .
12- د. منعم دحام العطية / دور اقتصاد المعرفة في تفعيل مؤشرات التنمية البشرية في العراق / بحث منشور في مجلة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية العدد 3 لسنة 2011 .

.....

.....

.....